استراتيجية التنمية المستدامة

أولاً : العلاقة بين السياحة والبيئة.

ثانيًا : الآثار السلبية للسياحة.

ثالثًا : التنمية المستدامة.

رابعًا : تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم.

خامسًا : أبعاد التنمية المستدامة.

سادسًا : كيفية تحقيق التنمية المستدامة (الإجراءات).

أولاً: العلاقة بين السياحة والبيئة:

اهتمت الدول بالتنمية السياحية فى العقود الأخيرة للقرن العشرين بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التى اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء تنفيذ نماذجها التنموية والانفلات من التبعية للدول الاستعمارية، ولم يتم الاهتمام بالنشاط السياحى والأنشطة المتعلقة به، كهم من هموم ومسئوليات الدول منذ بداية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الخاصة بها، بل كان بدء الاهتمام بالسياحة اهتماما ثقافيا أو ترفيهيا بجهود فردية غير مخططة وغير مركزية وتم الالتفات للتنمية السياحية عندما أدركت الدول أهمية السياحة والعائد الاقتصادى الهام الذى تحققه تلك الصناعة المستقبلية الهامة (كما سبق القول) وأصبحت الدول الكبرى تتنافس على الاستحواذ على السائحين وعلى دفع عجلة صناعة السياحة إلى الأمام دفعات قوية ومؤخرا تم الالتفات للعوامل البيئية والمخاطر التى قد تتسبب من الاستخدام المكثف للموارد والسياحة والبيئية.

لقد بدأ مفهوم السياحة البيئية فى الظهور فى القعود الأخيرة من القرن العشرين بالنسبة إلى العالم كله وأصبحت السياحة البيئية جزء هام من السياحة العالمية والمقصود بها أنها تجوال وسفر لمناطق طبيعية من أجل الاستمتاع ومشاهدة الطبيعة والكائنات الحية فى أماكن وجودها الطبيعية بحيث لا يتم التدخل فى مجريات حياتها أو معاشها أو فى المحمية الطبيعية، وهذا التوجه قد بدأ يظهر فى معظم دول العالم المتقدم وبشكل خاص فى التوسع فى المحميات والمتنزهات الطبيعية التى يبلغ عددها أكثر من ٣٠ ألف متنزه ومحمية طبيعية فى العالم، ومعظم الدول التى تهتم بالسياحة تقوم على الاستفادة من هذه المحميات فى تزايد نسبة السياحة البيئية لديها واهتمت كثير من الدول بهذا

النوع من السياحة لما له من أهمية فى تحقيق أهداف التنمية السياحية والسياحة إلى المناطق الطبيعية فى نطاقات جغرافية معينة فى العالم تتميز تلك المناطق بنوع مميز من السمات الطبيعية وهذه هى التى لم يغير فيها الإنسان شيئًا كثيرا ولم يبدلها وإنما قام بتطويرها وزيادة جمالها بصورة لا تخل بأصلها أو بطبيعتها وخصائصها وهى بيئات مميزة تراعى التوازن الطبيعى والخصائص المميزة للمكان فالمناطق الجبلية والشلالات والصحارى والغابات والمحميات الطبيعية والثلوج والبحيرات والسواحل وغيرها كلها تصب فى نفس هذا النوع من البيئات.

وهذه البيئات لها محبيها ومن يعشقون التردد عليها وقضاء الوقت فى أحضانها بعيدًا عن تلوث المدن أو صخبها وقد خصصت معظم الدول التى تمتلك من خصائص البيئات الطبيعية، الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية للحفاظ على البيئة الطبيعية لما تحمله للدولة من مردود مادى كبير من خلال السياحة الطبيعية التى يجذبها الكثيرين من السياح فى كل المناطق الجغرافية. وتنطوى السياحة البيئية على إبراز المعالم الجمالية لأى بيئة فى العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت. وتبدو للوهلة الأولى أن السياحة هى إحدى المصادر للمحافظة على البيئة وإنها لا تسبب الإزعاج ولا تعد مصدرًا من مصادر التلوث لكن هذا القول به الكثير من التجاوزات، فبرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة إلا أنها تشكل مصدرًا من مصادر التلوث البيئى والتى هى من صنع الإنسان والسياحة وتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم عليها. ونتج ذلك كما يقرر العلماء من التصرفات السلبية للإنسان وعدم احترامه للتوازن البيولوجى وتلويثه للبيئة من خلال الأنشطة المختلفة وتعديه الجائر على البيئة. وهذه التصرفات تعتبر كوارث لها تأثير على جميع الكائنات وأولها الإنسان.

ولضمان تنمية مستديمة محققة للتوازن

البيئى وجب علينا المحافظة على البيئة الطبيعية بإمكانياتها المادية والبشرية ونشاطاتها المولدة للموارد التى تضمن التمويل الذاتى ومن أهم هذه النشاطات النشاطات المتعلقة بالسياحة البيئية التى تعد من أنجح الوسائل للانتعاش الاقتصادى وتسهيل الاتصال بالطبيعة وحماية التنوع البيولوجى.

لقد أصبحت السياحة البيئية ذات التوازن البيئى ظاهرة هامة محورها التأمل فى الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للزائرين وأصبحت العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة توازن دقيق بين التنمية والسياحة وحماية البيئة وهذا ما يؤكده إعلان مانيلا (١٩٨٠) على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغى أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التى تعتبر عامل الجذب الأساسى للسياحة. ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية وأنه يجب على المجتمعات المحلية الوطنية والمجتمع الدولى بأكمله القيام بالخطوات اللازمة لكفالة الحفاظ عليها. ويعتبر التخطيط الطويل الأجل والسليم بيئيا شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة والبيئة لكى تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للاستمرار.

ومع ذلك فإن كثيرا من البلدان النامية التى تنوء تحت عبء الديون الخارجية وتحتاج بشدة للعملة الصعبة طرحت جانبا مخاوفها من أن تؤدى السياحة إلى تردى البيئة الطبيعية – ووضعت سياسات سياحية غايتها تكثيف النشاط السياحى وأدت هذه السياسات القصيرة النظر فى الحقيقة إلى تدهور ملحوظ فى بيئة بعض البلدان مما أبعد عنها أعدادا متزايدة من السياح وسيستغرق علاج هذا التردى وتسريع السياحة من جديد سنوات عديدة كما سيتطلب موارد مالية ضخمة لتحسين وضع السياحة فى هذه البلدان.

إن الإنسان بتطوّره الصناعى وتقدُّمه العلمى، وخلال رحلات حياته المتعددة لا يشغله شيء فى بحوثه ومختبراته، أكثر من محاولات الوصول إلى السيطرة على الطبيعة وما عليها، والكون وما فيه. وتتم له هذه السيطرة بامتلاك وسائل الدمار والفناء

والسباق وإلى امتلاك الفضاء والعسكرة فيه، والتطورات التقنية والبيولوجية التى تخلُّ بتوازن البيئة وسلامة الإنسان، وتمتعه بالسياحة رغم أنه لا سياحة بلا صحة، ولا صحة بلا بيئة سليمة. فالبيئة الأساس فى أى حقلٍ سياحى، وهذا ما يوجب علينا أن نبين مضامينها ومرتكزاتها وأخطارها.

تقع البيئة اليوم، تحت تأثير مجموعة من الإرهاقات والاستنزافات التى أدت وتؤدى إلى ظهور مجموعة من المشكلات الحياتية التى بدأت تهدّد سلامة الإنسان بشكل خاص، وسلامة المخلوقات بشكل عام.

وتعتبر مشكلة التلوّث من أهم المشاكل البيئية، لما تعكسه من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الآثار المتعلقة بالغذاء والإسكان والطاقة.[1]

لذلك يرى العلماء والباحثين والمهتمين السير على طريق التعايش مع البيئة والحفاظ عليها، لا أن نسير على طريق استنزاف الموارد البيئية مثل قطع الأشجار، وجرف التربة، والإفراط بالتصحُّر، وهدر المياه، والإكثار من استعمال الطاقة المولدة للغازات الضارة، وإلقاء النفايات وإبقائها مكشوفة على قارعة الطريق، والتى تنعكس علينا بالمزيد من الأوبئة والأمراض، والإسراف فى صيد الأسماك والطيور وغير هذا كثير لأننا بقدر ما نعطى البيئة من حيث الاهتمام النوعى والكمى تعطينا هى أيضا، وتدعم السياحة التى تعتمد اعتمادا كبيرا على البيئة النظيفة.

١ـ البيئة النظيفة تدعم السياحة وتحقق التنمية:

البيئة النظيفة هى عماد النشاط السياحى، والبيئة كما هو معروف هى خزان الموارد من الهواء والشمس والأنهار والبحار والجبال والشعب المرجانية والواحات والمحميات والمناخ والتى تمثل أهم المغريات والمقومات التى يعتمد عليها الجذب السياحى وتستغلها الدول لعرض منتجها السياحى وأى استنزاف لهذه الموارد أو إتلاف لها يقوض دعائم النشاط السياحى ويعرضه لمخاطر مستقبلية بل قد يؤدى إلى فشل مشروعات التنمية السياحية.

---

(١) محمد فريد عبد الله: السياحة عند العرب تراث وحضارة، بيروت دار مكتبة الهلال سنة ٢٠٠٠ ج٢.

مما يسبب فى تراجع معدلات السياحة وتراجع نسبة قدوم السائحين إلى البلاد حيث يبغى السائح البيئة النظيفة المريحة والاستمتاع بكافة المقومات البيئية التى تحققه له السياحة البيئية والثقافية بل كافة أنواع السياحات الرشيدة وتقوم استراتيجيات التنمية السياحية السليمة على إحداث التوازن بين تحقيق التنمية السياحية والمحافظة على البيئة نظيفة وعدم استنزاف الموارد البيئية والقضاء على المقومات البيئية الطبيعية التى تعتمد عليها السياحة. كما تهدف للعمل على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة بالمحافظة على المكان والبيئة.

لقد أخذت الأنشطة الإنمائية، التى لم تضع الاعتبارات البيئية فى حسبانها، تسهم فى إلحاق الضرر بالبيئة وذلك نتيجة لإدخال مخلفات الصناعة والزراعة ونواتج الاحتراق وغيرها فى المحيط البيئى ونتيجة للإمعان فى استغلال الموارد الطبيعية دون النظر إلى التوازن البيئى وإلى احتياجات الكائنات الحية الأخرى التى تعيش فى البيئة نفسها، لدرجة أن ظهرت العديد من التغيرات التى تنذر بأخطار كبيرة والتى أحالت أجزاء كبيرة من سطح الكرة الأرضية إلى بيئة ملوثة وغير صالحة لحياة الكائنات الحية والإنسان نفسه.

وما يزيد من خطر تلوث البيئة أن الغلاف الحيوى ليس له مكان محدد وأن تلوثه فى بلد ما قد يؤدى إلى تلوثه فى البلدان المجاورة، فتلوث نهرى النيل والفرات مثلا فى كل من أوغندا وتركيا على التوالى سيقود حتما إلى تلوثهما فى الأقطار المجاورة الأخرى التى يمر فيها هذان النهران إضافة إلى تلوث مياه كل من البحر المتوسط والخليج العربى حيث يصب النهران على التوالى.

لقد أحدثت الأنشطة البشرية ومن بينها السياحة الكثير من التغيرات فى البيئة مما كان لها آثار كبيرة فى استنفاد المصادر الطبيعية وتلوث الوسط البيئى المحيط وإخلال فى التوازن البيئى، ومن أمثلة هذه التغيرات تمركز الصناعة فى المدن، وما يتبعه من نشاط تجارى واجتماعى وعلمى وزيادة فى وسائل النقل والهجرة من الأرياف إلى المدن إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والصحية، وتحولت البيئة فى كثير من المدن والصناعية منها بصفة خاصة إلى بيئة ملوثة بغازات متعددة مثل أكسيد الكبريت والكربون والنيتروجين، إضافة إلى الهيدروكربونات والدخان وغيرها من الملوثات.

أن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدى إلى تدهور البيئة ((التصحر وتدهور الغابات وتلوث الهواء والماء والغذاء)) وكيف يمكن لهذه التنمية أن تخدم القرن الحالى الذى ستتضاعف فيه أعداد الناس الذين يعتمدون على البيئة اعتمادا كبيرا... لذا فإن تحقيق أهداف التنمية تعتمد على تنفيذ برامج التنمية الصديقة للبيئة ويتطلب مسارًا جديدًا وهو التنمية المستدامة التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، لذا ينبغى أن تدخل البيئة بصورة مترابطة فى عمليات صنع القرار وسن القوانين، ليس بهدف حماية البيئة فحسب بل لحماية التنمية وتعزيز أهدافها ذلك أن التنمية والبيئة مرتبطتان بصورة كبيرة فى تحسين أحوال وحياة الإنسان ومستقبلهم وهذا التوجه مطلوب فى بلداننا التى تعرضت لكثير من الظروف القاسية ولتعرض الموارد الطبيعية للاستغلال غير المنظم الذى نتج عنه التلوث والاستنزاف والتصحر فى بعض المناطق وانقراض بعض الأنواع الحيوانية وانخفاض أعدادها انخفاضا بالغا وغيرها من السلبيات وفى هذا الفصل يتم عرض ما هو:

أ- المقصود بالبيئة.

ب- التلوث البيئى وأسبابه.

جـ- عملية استنزاف المصادر أو الموارد الطبيعية من أشجار ومحميات (المسببات التى تؤثر على التنمية السياحية).

د- ما هى التنمية المستدامة وكيف تم الالتفات إليها ثم التنمية المستدامة وأبعادها.

هـ- جهود اليونسكو لتحقيق هذه الاستراتيجية الهامة بعد التعرف على الآثار السلبية للسياحة.

و- كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة، ثم التعرف على المحميات الطبيعية وأهميتها.

أ- المقصود بالبيئة:

والبيئة كما هو معروف: (هى المحيط المادى والحيوى والمعنوى الذى يعيش فيه

الإنسان ويتمثل هذا المحيط فى التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية).

والبيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر.

والبيئة بالنسبة للسياحة هى المورد المتجدد وهى المقومات الطبيعية والمقومات المناخية والسياحية ومراكز الاستجمام والاستمتاع بكافة العوامل الجمالية والبيئية المتوفرة والتى خلقها الله.

بد العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية السياحية المستدامة هى:

تتمثل هذه العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة فى عاملين هامين هما:

أولا: التلوث البيئى.

ثانيًا: استنزاف المصادر الطبيعية.

(١) التلوث البيئى: ويشمل (التلوث البيئى تلوث الهواء والماء والغذاء).

وهو من أخطر العوامل التى تؤثر على التنمية السياحية، جاء فى الأحكام العامة لقانون البيئة: تلوث البيئة يعنى "أى تغيير فى خواص البيئة مما قد يؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية".

كما جاء فى نفس المادة أن تلوث الهواء يعنى: "كل تغيير فى خصائص ومواصفات الهواء الطبيعى يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة، سواء كان هذا التلوث ناتجًا عن عوامل طبيعية أو نشاط إنسانى بما فى ذلك الضوضاء.

أما عن التلوث المائى فيعنى: "إدخال أية مواد أو طاقة فى البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنه ضرر بالموارد الحية أو غير الحية أو يهدد صحة الإنسان، أو يعوق الأنشطة المائية بما فى ذلك صيد الأسماك والأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر للاستعمال، أو ينقص من التمتع بها أو يغيرها من خواصها"، والملوثات لها أنواع فمن المواد والعوامل الملوثة هى: "أى موارد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو إشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الإنسان

وتؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تلوث البيئة أو تدهورها".

أما عن تلوث الغذاء فمنه: "التلوث البكتيرى، والتلوث بسموم الفطريات أو العفن والتلوث بالمبيدات، والتلوث بالمعادن الثقيلة من رصاص وزئبق وزنك ونحاس، وهى من أخطر مسببات الفشل الكلوى وغيره والإخلال بوظائف الكبد وكذلك تبين أن الأسماك التى تعيش فى المياه الملوثة مسبب رئيسى له".

اسباب التلوث:

التلوث متعدد المصادر مختلف الأوجه متنوع المجالات.

فالتلوث بأنواعه ينتج عن التخلف والفقر وعدم المعرفة أو الوعى بمقتضيات النظافة ويعد من مظاهر الإهدار للبيئة إلى جانب مظاهر الإهدار الأخرى مثل التصحر والجفاف وتبوير الأرض الزراعية والرعى والصيد الجائرين والإسراف فى استخدام المياه العذبة والزيادة السكانية العشوائية وغيرها، إلى جانب تزايد الحركة السياحية لمناطق طبيعية خاصة، وتزايد المقومات الطبيعية والمادية التى تنتج عن النشاط السياحى المكثف، كما ينتج عن تكثيف استخدام التكنولوجيا الحديثة أثار سلبية هامة.

مسببات التلوث ومصادرها:

يرى الباحثون والعلماء أن من أهم العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية المتواصلة التى تحافظ على البيئة وتعمل على عدم تدمير الموارد الطبيعية هى التكامل بين البيئة والتنمية والتى يهددها الاستنزاف والتلوث ومسببات التلوث هى التى تنتج عن:

١- النمو الهائل فى الصناعات التعدينية والتحويلية وما نتج عنها من مخلفات وأدخنة.

٢- التوسع فى استخدام مصادر الطاقة الملوثة للبيئة مثل التدفئة والخدمات العامة، والمصانع ووسائل النقل.

٣- التوسع فى استخدام المناجم والمحاجر وغيرها من النظم البيئية المنتجة دون مراعاة التوابع البيئية التى تصاحبها.

٤- التوسع فى تطبيق أساليب الزراعة العلمية الحديثة والإفراط فى استخدام الكيماويات من مبيدات وأسمدة.

٥- التوسع فى إنشاء المفاعلات النووية دون حماية كافية للبيئة من آثارها.

٦- التوسع والإفراط فى استخدام البيئة لصالح نشاطات هامة مثل صناعة السياحة وغيرها من النشاطات المصاحبة وما يؤدى إليه ذلك من استنزاف لكثير من الموارد الطبيعية والبيئة وتدمير الجزء الباقى منها.

وبذلك تتعدد أنواع التلوث الناتجة عن الأسباب السابقة وتتعدد مصادرها.

تلوث البحار:

وتلوث البحار أيضا الذى نتج من خلال التطور السريع للبشرية منذ الثورة الصناعية وازدياد الطلب والبحث عن المصادر الأولية للصناعة وتوفير مستلزماتها واكتشاف النفط دفع الإنسان إلى الوعى المتزايد بأهمية البحار وفعاليتها كوسيلة للمواصلات لتأمين نقل السلع والمواد المختلفة عبر قارات العالم ودولها من خلال اهتمام الدول بإنشاء أساطيل النقل البحرى باعتبارها رافدًا من روافد تقوية الاقتصاد الوطنى، كل هذا وما صاحبه من ازدياد السكان خصوصا بالمناطق الساحلية، أعطى للبحار أهمية تزداد يوما بعد يوم.

بالإضافة إلى تزايد الأنشطة الصناعية والزراعية والاقتصادية، والسياحية وغيرها من الأنشطة الأخرى، وما نتج عنها من تلوث فى صور شتى وصلت إلى البحار، وأدت إلى إلحاق الضرر بالوسط المائى للبحار ومكوناته من أحياء بحرية حيوانية ونباتية.

ولعل ما يعانيه البحر المتوسط من آثار التلوث الناتجة عن إلقاء المخلفات بمياهه، والمصادر العديدة للتلوث، وأهمها ميله الصرف الصحى وفضلات المصانع والتلوث بزيت النفط الخام، ومعظم هذه الملوثات تفرغ فى البحر مباشرة وبدون معالجة أو تصب فى الأنهار التى تصب بدورها فيه، هذا إضافة إلى التوسع السكانى والحضرى على السواحل والتلوث الناتج عن الأسمدة ورواسب الأراضى الزراعية التى تنقل إلى البحر، والتلوث الحرارى من جراء المحطات الحرارية المقامة على السواحل.

ويعد التلوث من النفط الخام أكثر الملوثات أهمية من حيث أن بعض دول حوض البحر المتوسط من الدول المصدرة للنفط أو لها صناعات بتروكيماوية أو مصاف للنفط وكذلك موانئ الشحن والتفريغ وعبور العديد من سفن الشحن النفطية والتجارية

بمياهه، كل هذه الأنشطة لها دور فى تلويث مياهه حيث إن كميات هائلة من النفط الخام تطرح فيه سنويا، فمثلا قدرت كميات النفط التى تذهب إلى ميله البحر نتيجة عمليات النقل وحدها بحوالى ١٠ مليون طن سنويا. وخطورة ذلك أن كل العمليات تتم قرب الشواطئ، ونتيجة لفعل التيارات البحرية فإن كل تلك الفضلات والشوائب تعود إلى الشواطئ متسببة فى تلوثها واتساخها مما يعيق حركة السياحة إضافة إلى كونها تؤدى إلى قتل الأسماك والطيور والنباتات.

تبين الدراسات المختلفة أن الكثير من الأنهار والبحيرات وشواطئ البحار والمحيطات قد تلوثت مياهها بسبب الأعداد الهائلة للسواح وأصبحت فى كثير من الحالات، غير صالحة لحياة بعض الأنواع من الكائنات الحيوانية والنباتية، ونتيجة لتحويل الأنهار والبحيرات والشواطئ إلى مستودعات تلقى فيها المخلفات الصناعية والزراعية والبشرية فقد تلوثت مياهها بالبكتريا والطفيليات وغيرها، مما انعكس على صحة الإنسان نفسه.

والتلوث مشكلة ارتبطت بظهور المجتمعات الصناعية لأن عصر ما قبل الصناعة لم تكن به المخلفات الصناعية الهائلة التى تتصاعد فيها الغازات والأدخنة ولم يكن لها مخلفات كثيرة ترمى ويتم التخلص منها فى الأنهار والبحار والمصارف وغيرها مما يؤدى إلى تلوث المياه والبحار والجو أيضا.

ولم تكن تضاف مركبات صناعية غريبة على الأنظمة البيئية الطبيعية فالتكنولوجيا الصناعية وما ينتج عنها من نفايات وعوادم أدت فى كثير من البيئات إلى درجة عالية من التلوث.

ولم تكن المركبات خاصة السيارات والكيماويات قد انتشرت بهذا الكم الهائل مما ينتج عنه الدخان والعوادم والأتربة والتى تؤدى جميعها إلى انهيار البيئة وتعود على الإنسان الذى تسبب فيها بالأمراض المزمنة والمستعصية.

وهناك أنواع أخرى للتلوث يمكننا الإشارة إليها وهو الملوثات الموجودة بكثرة فى البيئة مثل :

١- تلوث كيميائى مثل المبيدات وغازات الحرائق والمصانع والسيارات وأتربة المصانع والكيماويات السائلة.

٢- ملوثات فيزيائية مثل الضوضاء - والحرارة الشديدة - والإشعاع.

٣- ملوثات بيولوجية: وهى الفيروسات والبكتريا والحشرات.

وإذا حدث خلل فى كميتها أو وجدت فى مكان ما تسبب الأمراض للإنسان والحيوان مثل ما يحدث فى ميله المستنقعات نتيجة رمى الحيوانات التى نفقت.

٤- وهناك الملوثات: التى نتجت عن التكنولوجيا التى استحدثها الإنسان وهى النفايات الصناعية بالإضافة إلى الملوثات الطبيعية التى تنتج من البيئة نفسها فى حالة البراكين التى تؤدى إلى تصاعد الغازات.

وهناك التلوث البيئى بالغبار الذى ينتج عن المحاجر والكسارات والمقالع ونجده بكثرة فى المناطق الصناعية خاصة مصانع الأسمنت المنتشرة فى الدول التى منها مصر تلك المصانع التى أثرت على البيئة وحولت الأشجار والزرع الأخضر إلى اصفرار اللون بالإضافة على أن المحاجر والكسارات تسبب انتشار الغبار فى الجو وهذا يؤدى إلى رفع حرارة الجو حيث إن جزيئات الغبار تمتص حرارة الشمس فى النهار والإشعاع الحرارى الصادر والأشعة الصادرة عن الأرض فى الليل وتؤدى بذلك إلى ارتفاع درجة حرارة الجو.

وإذا أضفنا إلى ذلك أيضا التلوث الجوى بالضجيج، ونحن نعلم ما يسببه الضجيج من أمراض عصبية فالضجيج يقلل من التركيز ويؤدى إلى القلق والتوتر والإضرار بحاسة السمع وإلى بعض الأمراض العصبية وهناك بعض دول العالم التى تعانى من تلك المشكلة سواء من أصوات العربات والمركبات أو من أصوات الميكروفونات فى أوقات الليل والنهار وكثير من الآلات أيضا تحدث أنواعا من الضجيج مثل آلات الحفر والتصليح والبناءات والعمارات أو غير ذلك فهى أشياء تؤدى إلى التوتر العصبى وعدم الاستقرار وكلها ملوثات بيئية منتشرة بشدة فى بعض البيئات شديدة الازدحام، ولو رجعنا إلى كافة هذه الملوثات لوجدنا أنها أصبحت تضغط على الإنسان بشدة مسببة له الأمراض والتوتر والضيق وعدم الاستقرار.

(٢) استنزاف المصادر الطبيعية وإساءة استخدامها:

واستنزاف المصادر الطبيعية أحد العوامل الهامة التى تؤثر على تحقيق التنمية. حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة، وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعى (المادى والبيولوجى) للإنسان، وأثر على النظام الأيكولوجى تأثيرا سلبيًا، ومثل التطور التكنولوجى خطرًا على البيئة نتيجة لاستنفار الموارد الطبيعية ودمار بعضها.

أثبتت الإحصائيات أن سكان الدول الصناعية الذين يمثلون ٢٠٪ من سكان العالم ينتجون ٩٠٪ من النفايات الخطرة، ويطلقون فى الهواء نحو ٧٤٪ من كميات ثانى أكسيد الكربون الذى يتسبب فى تلوث الهواء ورفع درجة حرارة الأرض ويغير من المناخ هو وغيره من المسببات وأهمها عملية ذبح الأشجار.

عملية ذبح الأشجار أو إزالتها أو استغلالها استغلال زائد يسىء إليها وهى من أخطر عمليات استنزاف المصادر الطبيعية ويؤدى إلى عملية تعرية للتربة عن طريق الرياح والأمطار وبذلك تسوء حالتها أكثر وأكثر، وتتحول التربة شيئا فشيئًا إلى التصحر.

- إزالة الأشجار خاصة الغابات الاستوائية فى أفريقيا أو فى أمريكا الجنوبية منطقة الأمازون عرض البيئة للتلوث وعرض سطح الكرة الأرضية إلى التلوث وظهور الثقوب خاصة ثقب الأوزون الذى ترتب عليه نفاذ كمية كبيرة من الأشعة فوق البنفسجية، أو ينقصها ونفاذها ينتج عنها أمراض جلدية بين التهابات جلدية عادية وبين أبشع الأمراض (هو سرطان الجلد).

بالإضافة إلى تغير مناخ العالم وارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة فى مناطق كثيرة، وذبح الأشجار يزيد من التلوث والتصحر والأتربة التى تزيد من أمراض الحساسية ثم إقلال نسبة الناتج الزراعى، وزيادة أمراض الجهاز التنفسى حيث تعد الأشجار رئة الحياة وقطعها يسبب القضاء على كثير من النباتات والكائنات باستثناء الحشرات التى تستطيع الصمود أمام تأثير أشعة الشمس، فكأننا بذلك حكمنا على الإنسان الذى

حباه الله بنعمة العقل والتفكير وفضله على كثير من مخلوقاته – حكمنا عليه بالفناء والموت البطيء بالتعرض لهذه السلبيات.

يؤدى القطع الجائر للأشجار على تدهور البيئة وذلك عن طريق:

أ- تشرد الحيوانات التى تستوطن الغابات والقضاء على النظام الأيكولوجى.

ب- إفقار التربة لتعرضها لعوامل الجفاف.

جـ- تعرض المناطق المحيطة بالغابات المستنزفة للسيول.

د- نقص المواد الأولية اللازمة لكثير من الصناعات.

هـ- تعمل على تكسير حدة الصوت ومن ثم تقلل من التلوث السمعى والضوضاء.

وكما هو معروف تؤدى الأشجار العديد من الخدمات للبيئة عن طريق:

١- تعمل كمصفاة لثانى أكسيد الكربون وتمد البيئة بالأكسجين.

٢- تعمل كمصدات للرياح وتوفر الظل والخشب.

٣- تعمل أوراقها المتساقطة على خصوبة التربة حيث تتحلل مكونة الدبال.

٤- مورد متجدد يحصل الإنسان منها على الأخشاب والسليلوز.

والاهتمام بها ورعاية الحياة البرية بها حيث تعمل على:

أ- إمكانية الاستفادة منها مستقبلاً.

ب- استخدامها فى تحسين السلالات المستأنسة أو فى مجال الهندسة الوراثية.

جـ- قيمتها من الناحية الثقافية والترفيهية لو بقيت فى إطارها الطبيعى إضافة إلى ذلك أن عملية استنزاف الموارد الطبيعية وإساءة استخدامها يقوض أركان السياحة ويهدد مستقبلها وهو أهم عامل يساعد ويشجع على السياحة خاصة السياحة البيئية.

إن البيئة السياحية السليمة توكد كل مقومات النجاح التى كللت جهود الإنسان فى سعيه المستمر لراحته ورفاهيته والخروج من ضروب العزلة إلى التنقل والأسفار

والاتصال ومن الاستسلام لمقدرات البيئة المحدودة ومخاطرها إلى سيطرة شبه تامة على أغلب عناصرها ومقوماتها وإخضاعها لرفاهيته.

إن هناك أخطارا تهدد البيئة من جراء ممارسة النشاط السياحى غير المخطط وغير المتناسب مع قدرات البيئة فالمناطق الطبيعية تتعرض للتشويه نتيجة تكثيف النشاط السياحى وإقامة المنشآت السياحية على شواطئ البحار والأنهار ومن هنا فإن الاتجاه إلى تكثيف النشاط السياحى وعرض المنتج السياحى بكثافة له تأثيره السلبى على مقومات البيئة الطبيعية بوجه عام.

ثانيًا: الآثار السلبية للسياحة:

بالإضافة إلى الآثار السلبية السابقة والتى تؤثر على السياحة توجد محاور أخرى سلبية للسياحة مثل:

- الإساءة إلى الآثار عن طريق تعرضها للاتلاف والتخريب.
- ردم بعض المناطق قد يؤثر على الحياة البرية فى البحار والخلجان.
- سوء استغلال الأراضى الزراعية وإقامة المشاريع السياحية على الأراضى الصالحة للزراعة وعلى شواطئ البحار والأنهار.
- دفن المخلفات فى الأراضى أو رميها فى البحار.
- تدهور الحياة الطبيعية وما يؤدى إليه من آثار سلبية على الماء والهواء والأرض.

وإذا أضفنا إلى ذلك الزيادة المستمرة فى أعداد السياح والتى تمثل عبئًا على مرافق الدولة من وسائل النقل، الفنادق، كافة الخدمات من كهرباء ومياه.

- التلفيات المستمرة لبعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.
- ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية أدى إلى الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية وسيؤدى إلى نقص الحركة السياحية فى المناطق التى لحق بها الضرر.
- زيادة تلوث مياه البحار والمصارف والتى لم تعد صالحة للاستحمام نتيجة

للتخلص من مياه المجارى فيها.

- ازدياد تلوث الغلاف الجوى.

- انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل الجبال مناطق جذب سياحى من الدرجة الأولى تمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشى وإذا أضفنا إلى ذلك أيضًا بعض الظواهر الطبيعية والتى تعد آثارا سلبية وتتمثل فى:

(١) الكوارث الطبيعية مثل:

الاهتزازات والزلازل – الأمطار والسيول – العواصف والرياح – الانهيارات.

(٢) المصادر البشرية وما يسببه الإنسان من:

تلوث التربة نتيجة الانفجارات النووية والزحف العمرانى والقضاء على السمات التى تتمتع بها بعض البيئات الطبيعية إلى جانب وسائل الصرف الصحى غير المتقدمة وأيضا تزايد عدد السكان.

ثالثًا: التغيرات المناخية:

تغير درجات الحرارة – نسبة الرطوبة الزائدة – الأمطار – تزايد نسبة المياه الجوفية حول الآثار القديمة وتهديدها لها.

وإذا نظرنا إلى بعض السلبيات الأخرى التى يسببها كثرة النشاط السياحى لوجدنا أن هناك:

١- التغيرات الجوهرية فى المساحات الأرضية.

٢- نضغط على البنية الأساسية للدولة وخدماتها.

٣- التدهور الأخلاقى وانتشار الجريمة.

٤- الإزدحام المرورى.

٥- تضارب مصالح القطاعين العام والخاص فى الحالات التى لا يتوفر فيها التنسيق والتعاون.

٦- ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

٧- التأثير السلبى على الحياة الفطرية.

٨- انقراض بعض الحيوانات والطيور النادرة.

١٠- التأثير السلبى على الحياة المرجانية.

١١- إقامة المشروعات السياحية فى مناطق معينة قد تكون فى ذاتها سببا رئيسيا فى تدهور بعض العناصر البيئية فى هذه المناطق.

١٢- تساعد على تلوث الشواطئ والتأثير السلبى على دورة الحياة الفطرية.

١٣- وقف هجرة الكثير من الأسماك الشاطئية.

١٤- تسرب مياه الصرف من خزانات التجميع إلى المياه الجوفية.

١٥- هجرة بعض الطيور نتيجة عدم العناية بها.

١٦- إضافة إلى بعض الآثار الثقافية التى تنتج عن اختلاف العادات والتقاليد بين السائح والمواطن تدفع إلى تصادم ثقافى أو حقد اجتماعى.

١٧- تدفع إلى التفكك الاجتماعى نتيجة الصراع الموجود والمستمر بين الطبقات مما يؤدى إلى نشر الحقد والكراهية فى قلوب الطبقة البسيطة تجاه السياح والطبقات القادرة مما قد يؤثر ويؤدى إلى تفكك المجتمع.

مما يعنى أن السياحة وتزايد النشاط السياحى له الكثير من الآثار السلبية ربما يعنى أيضا أن نجاح السياحة وتفوقها واستمراريتها يتطلب القضاء على التلوث وعدم استنزاف المصادر الطبيعية البيئية النظيفة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: التنمية المستدامة:

إن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة فى إدماج البعد الاقتصادى الكلى للبيئة فى حقل القرار السياسى، خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى أيضا المحاسبة الخضراء إن برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. يبرز اتجاهين، الأول وهو اتجاه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية ويرمى إلى صياغة مؤشر يفسر بعض الجوانب الإنسانية للتنمية أما الاتجاه الثانى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويشكل إطارا لتطور مؤشرات البيئة، وهو منهج اتبعته منظمات دولية أو حكومية أخرى وقد كيفته لجنة التنمية الدائمة من أجل وضع مؤشرات التنمية المستدامة.

الاتجاه للاهتمام بالبيئة والتنمية:

التطور التاريخى:

كان الاهتمام مركزًا فى غالبية دول العالم على التنمية الاقتصادية أساسًا، بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى، وللأسف لم تكن البيئة أصلا جديرة باهتمام كبير، بل كانت الإشارة إلى الضمانات البيئية تبدو كمبررات غير مجدية أو كمعوقات، والواقع أن أحد التحديات الكبيرة التى حظت باهتمام المجتمع الدولى هو تخطيط التنمية بحيث تسد حاجات الإنسان بطريقة ملائمة للبيئة أو ما يعرف بالإدارة الجيدة للبيئة وهى استخدام مصادر الطبيعة لسد حاجات الإنسان دون تدمير للقاعدة "الأيكولوجية" التى تتوقف عليها التنمية، لذلك كان من الضرورى تحقيق التنمية التى توفر نوعية أفضل من الحياة فى إطار سليم بيئيًا، مع التأكيد على أن التنمية عملية متكاملة، لا يجب أن تهمل الاعتبارات البيئية.

كان "المؤتمر الدولى للبيئة البشرية" الذى عقدته "الأمم المتحدة" فى "استوكهلم" عاصمة "السويد" عام ١٩٧٢م – هو المؤتمر الدولى الأول الذى أصدر صيحة تحذير للعالم كله بضرورة الحفاظ على البيئة للتهيئة لحياة بشرية سوية، وقد تواصل الاهتمام الدولى منذ ذلك الحين حتى عقد المؤتمر الثانى باسم "قمة الأرض" بالبرازيل فى يونيو عام ١٩٩٢م.

وبوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد والبيئة. وكان قد قدم التقرير الأول المنبثق عن نادى روما سنة ١٩٧٠، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادى محدثا بذلك نقاشات حادة بين دعاة النمو وأنصار البيئة.

٢ـ التنمية الملائمة للبيئة:

كانت أول محاولة للتوفيق سنة ١٩٧٢ بستوكهولم خلال ندوة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية كما سبق القول، حيث تم انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة الذى يضع نموذجا للتنمية يحترم البيئة ويولى عناية خاصة بالتسيير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئى.

وقيام هيئة الأمم المتحدة بعمل الاستراتيجية الدولية للبيئة فى عام ١٩٨٠، ثم

إصدارات لجنة التنمية والبيئة فى ١٩٨٧ والتى حددت قيمة التنمية المتواصلة للعالم وطالبت بالتعاون الدولى وسمحت بإعلان طوكيو ثم كانت قمة الأرض سنة ١٩٩٢ بالبرازيل تتويجا لكافة الجهود.

وما تابعها من جهود فيما سمى بمجموعة أنظمة تدعيم الحياة سنة ١٩٩٤ وغير ذلك من جهود فى المؤتمرات الدولية، وجهود الهيئات مثل (مجموعة نادى روما. وبروتوكول كيوتو فى ديسمبر سنة ١٩٩٧ بين الدول الصناعية بهدف وضع صيغة ملزمة لهم بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى حتى لا ترتفع درجة حرارة الأرض وما ينتج عنه من دمار بيئى غير محدود.

لقد تزايد الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها فى كافة دول العالم فى الشرق أو فى الغرب أو فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأنشئت المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتزايدت جهود المجتمع المدنى فى هذا الصدد.

وتزايد العمل تبعا للشعار الذى رفع بعد مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل وهو (نفكر عالميا ونعمل محليا) ورؤى وضع بروتوكول دولى للقيم Land Ethics يراعى القيم السلوكية تجاه البيئة وبدأ يبرز مفهم التنمية المستدامة بوضوح.

رابعًا: تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم:

١٩١٥ تشكلت اللجنة الكندية للمحافظة. على البيئة بدعوى أن على كل جيل أن يجنى الفوائد التى يحققها الرأسمال الطبيعى، وأن يُسلم هذا الرأسمال غير منقوص من جيل لجيل.

١٩٢٣ المؤتمر الدولى للمحافظة على الطبيعة. والاستعمال العقلانى للموارد. (باريس)

١٩٤٨ ندوة اليونسكو (فونتينبلو) إنشاء الاتحاد الدولى للمحافظة على الطبيعة.

١٩٧٠ تقرير نادى روما: مفهوم التنمية فى درجة الصفر.

١٩٧٣ المركز الدولى للبحث حول البيئة والتنمية. (أسسه السيد إينياسى صاش) فى سنة ١٩٨٠ يصدر المركز مؤلفا تحت عنوان: الاستراتيجية والتنمية البيئية.

١٩٧٦ بيان للحزب البيئى ببريطانيا يذكر البيان بوضوح ولأول مرة مفهوم الديمومة.

١٩٨١ ينشر (السيد ليستيربراون)، مؤسس المعهد العالى للمراقبة كتابا تحت عنوان العمران والتنمية الاجتماعية.

١٩٨٣ إنشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ل.د.ب.ت) تترأس اللجنة (بروندطلاند الوزيرة السابقة للبيئة بالنرويج). وتقدم اللجنة تقريرها النهائى، "من أجل مستقبل مشترك" فى سنة ١٩٨٧".

تعريفات التنمية المستدامة:

لقد ظهر الوعى ابتداء من الستينيات والسبعينيات بالمشاكل التالية: خطورة الصعوبات الشاملة المتعلقة بالبيئة، الحدود البيئية لنمط التنمية الصناعية، تعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء، المحافظة على الطبيعة لفائدة الأجيال القادمة، ونتج عن انبثاق الطلب الاجتماعى لصالح المحافظة على البيئة تحديد مفهوم التنمية المستدامة.

وأصبحت مشاكل البيئة تلقى الاهتمام المتزايد فى كافة دول العالم فى العقود الأخيرة وقد برزت هذه المشاكل نتيجة للوتيرة المتزايدة لاستغلال موارد البيئة التى بلغت ذروتها فى النصف الثانى من القرن الماضى، حيث أفسدت قدرة الأنظمة البيئية على التجديد التلقائى وأخلت بالتوازن الطبيعى لهذه الأنظمة البيئية.

أصل المفهوم:

ومن المحافظة على البيئة إلى التنمية البيئية اهتمت الأسرة العلمية، بالمحافظة على البيئة، والعلاقة القائمة بين النشاطات الإنسانية وبين المحيط الطبيعى.

ومفهوم الديمومة (التنمية المستدامة) ظهر متأخرا وهو ترجمة للكلمة الإنجليزية Sustainability.

وهذه المسألة لم تشكل شيئا جديدا، إلا أنها لم يتم الاعتناء بها إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين. إن مسألة نقل الرأسمال الطبيعى أو البيئى للأجيال القادمة قد برزت فى بداية القرن حيث إن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إليها منذ سنة ١٩١٥ فكان مصطلح البيئة، يحيل وبشكل شبه مطلق على الطبيعة.

أصل المفهوم (التنمية المستدامة):

بالإنكليزية Sustainability. المفهوم الذى أعده الاتحاد الأوروبى فى ١٩٨٠ للمحافظة على الطبيعة، تدل التنمية المستدامة على نمط تنموى "يستجيب لحاجيات الأجيال الحالية بدون إلحاق ضرر فى قدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتها الذاتية.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها:

"هى التنمية التى تستهدف تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، وهى القدرة على تحقيق التنمية الرشيدة التى تستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها، وهى الاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتاحة والموارد الاقتصادية دون المساس أو التعريض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها والاستجابة لمتطلباتها التنموية ودون تعريض البيئة والمقومات الطبيعية بها للدمار والاستنزاف".

تعريف آخر:

التنمية المستدامة هى: "النشاط الاقتصادى الذى يؤدى إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإساءة إلى البيئة".

انبعثت التنمية المستدامة كأحسن طريق للتعامل مع التدمير السريع للبيئة الطبيعية، وتبنت المفوضة الدولية للتنمية والبيئة سنة ١٩٨٧ مفهوم التنمية المستدامة.

التنمية السياحية المستدامة أوالمتواصلة:

وإذا كانت التنمية التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية حاجاتهم. فهى تحتوى من خلال هذه النظرة على مفهومين أساسين:

مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية للبشرية.

فكرة القيود التى تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

إذا التنمية المستدامة تقتضى تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل.

من هذا المفهوم يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية لكى نضيف له صفة الاستدامة من خلال اعتبار أن عملية التنمية السياحية "هى عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين فى احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة".

من خلال ذلك يمكن أن نركز على:

أن التنمية السياحية المستدامة تضع فى اعتبارها نوعا جديدا من العدالة والمساومة هو المساومة بين الأجيال فى التمتع بالموارد الطبيعية.

التنمية السياحية المستدامة تعنى الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها.

فالتنمية السياحية المستدامة فى جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات والتطور التكنولوجى فى حالة انسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.

خامسًا: أبعاد التنمية المستدامة وهى ثلاثة أبعاد تتمثل فيما يلى:

البعد الأول هو البعد البيئى:

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعى، أى الحاجات التى يتكفل النظام الاقتصادى بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها فى مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعى بدلا من تبذيره.

البعد الثانى هو البعد الاقتصادى:

يعنى البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة حيث يطرح مسألة تمويل وتحسين التقنيات الصناعية فى مجال توظيف الموارد الطبيعية.

توفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، فى أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك.

تمنح التنمية المستدامة، باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة، الأفضلية للتكنولوجيات، والمعارف والقيم التى تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التى تأخذ فى حسابها على المدى البعيد، التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية.

البعد الثالث هو البعد الاجتماعى والسياسى:

تتميز التنمية المستدامة خاصة، بالبعد الإنسانى حيث يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعى ولعملية التطوير فى الاختيار السياسى ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شىء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول.

ستحافظ الأجيال الراهنة، باعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف، على اختيارات النمو التى ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب. تمر المصالحة بين البيئة والاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزدوجة للإنصاف.

التنمية المستدامة كمشروع ديمقراطى من وجهة نظر اليونسكو:

حيث تمثل التنمية المستدامة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال والجنوب، ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة.

تنقل المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة التى تدعو إلى مشاركة السكان فى مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات الإقليمية ونظرا لطرح التنمية المستدامة بمفاهيم مختلفة فإن هذا النموذج يسمح بترقية الديمومة الاجتماعية للمشاريع ويتعلق الأمر بالقيم الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات والثقافات وكل ميزة اجتماعية ويتوقف نجاح المفهوم وبشكل كبير على احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه فى التصريح الدولى لمنظمة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨: الحق فى بيئة سليمة، الحق فى تغذية سليمة وكافية، الحق فى التربية، احترام الثقافات المحلية، إلخ. وتجد كل هذه العناصر وغيرها مكانتها فى بؤرة التنمية المستدامة.

الإنسان هو أحد عناصر البيئة بمفهومها الشمولى وهو القادر على إحداث تغييرات جذرية فى الاتزانات الطبيعية والحيوية القائمة فى الطبيعة من خلال استغلاله لعناصر البيئة الحية وغير الحية لخدمة أغراضه والإنسان فى نفس الوقت هو محور عملية التنمية

الشمولية وهدفها ولذلك فإن التنمية المستدامة بمفهومها الأساسى تهدف إلى التطوير البشرى وتحسين نوعية الحياة للإنسان وفى نفس الوقت عدم الإخلال بالاتزانات الطبيعية والحيوية القائمة والحفاظ على الموارد الطبيعية والحيوية للأجيال القادمة، ويعتبر التحدى الرئيسى الذى يواجه العالم هو محاولة التوفيق بين هذين التوجهين الذين قد يبدوا أنهما متناقضين.

كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة:

ومفهوم استراتيجية التنمية المستدامة يستخدم بشكل عام ليشير على أساسيات الاتـجاه العلمى لعملية التنمية طويلة الأجل التى تحقق الأهداف المجتمعية وتعمل على المحافظة على البيئة فى نفس الوقت ويشير المفهوم إلى الرشادة وحسن استخدام الموارد والاستراتيجية كما هو معروف أكثر عمومية من الخطة أو البرنامج طويل الأجل.

لذا كان من الضرورى الأخذ بالاستراتيجية والاعتماد عليها عند التعامل مع التنمية المستدامة.

والاستراتيجة تتطلب:

١- تحديد الوضع الراهن خاصة نقاط الضعف والاختناقات والموارد غير المستخدمة.

٢- توضيح الأهداف والغايات بعيدة المدى.

٣- السياسات التى سيتم اتباعها (ونعنى ربط الوسائل بالأهداف).

وبمعنى آخر توضيح موقفنا أين نحن..؟ وماذا نريد..؟ أى الطرق سنسلك لتحقيق الأهداف طويلة الأجل...؟

هنـاك علاقة قوية بين السـياحة والبيئة وتتبع الدول استراتيجيات سياحية تتناسب مع وضعها السياحى ومقوماتها وما تمتلكه من إمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية وتاريخية ومالية، فكيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة التى تحسن استخدام الموارد وتحافظ على البيئة فى نفس الوقت؟ إن الهدف من وضع الاستراتيجيات هو النهوض بالسياحة وتحقيق عوامل الجذب لأكبر الأعداد من السائحين وتحقيق الكثير من

الاستثمارات السياحية التى تعود على البلاد بالمردود الاقتصادى والحضارى المناسب للدولة.

شريطة أن يتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق تنفيذ المشروعات السياحية الصديقة للبيئة والتى لا تستنزف البيئة أو تهدد طاقاتها أو تلوثها أو تتسبب فى إفسادها ومن المعروف أن التنمية السياحية المتوازنة تتحقق عن طريق:

١- الاختيار الأمثل للمكان بعد إجراءات البحوث ووضع الأولويات التى تحمى البيئة.

٢- المحافظة على القيم الحقيقية للمغريات الطبيعية التى يتمتع بها المكان.

٣- توافق التنمية السياحية ومصالح الجمهور المادية والاجتماعية والثقافية مع عدم الإخلال بالتوازن البيئى فى مناطق التنمية السياحية.

٥- ضرورة استبعاد أى معايير تجعل استغلال واستثمار الطاقات المتجددة متعذرًا، وهو ذلك الدور الحيوى الذى تقوم عليه الاستراتيجية السياحة والذى يعد من أهم المقومات التى تساعد على نجاح السياحة واستمرارها وتوطيد أركانها وتعزيز مهامها بما تقدمه من دراسات وتيسيرات وإرشادات لتصحيح مسار التنمية.

وأساس هذه الاستراتيجية هو (المحافظة على البيئة مع تحقيق أهداف التنمية السياحية وتحقيق التوازن بين التنمية بمتطلباتها المتنوعة، والمختلفة مع عدم الإهدار أو التعدى الجائر والدائم على مصادر البيئة الطبيعية والمادية، بما يحقق التنمية الملائمة للبيئة وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئى).

- وتتحقق التنمية الاقتصادية بأهدافها البعيدة، التى تسعى إلى رفع المستوى المعيشى للأفراد، وزيادة الدخل القومى مع استخدام التكنولوجيا النظيفة التى تحقق النمو دون تأثيرات سلبية على البيئة والسكان.
- وتتحقق العدالة الاجتماعية التى تهدف إلى تحقيق العدل الاجتماعى لكافة طبقات المجتمع دون إغفال أو إهمال لحقوق الطبقات المعدمة فى الصحة والتعليم والإيواء والثقافة، إلى جانب تحقيق الإنصاف للأجيال الحالية والمستقبلية وتوفير الحياة الكريمة لهم بما يحفظ لهم حقهم فى الحياة دون إفراط أو إهدار.

- ويتحقق الحذر البيئى الذى يسعى إلى المحافظة على المقومات البيئية الحالية والمستقبلية والتى تحد من استنزاف موارد البيئة لصالح التنمية الحالية، بل تعمل وتهدف إلى ادخار بعض الموارد والمقومات البيئية لصالح الأجيال القادمة التى يمكن عند الاستخدام الجائر للبيئة أن تفقد مستقبلها لاستنزاف كافة الموارد البيئية وتحطيم الدعائم والمقومات الطبيعية التى تساعدها على الاستمرار فى حياة بيئية سليمة بعيدة عن التلوث والهدر والاستنزاف.

ويعمل تحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة فى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئى على:

١- التحكم فى استعمال الموارد.

٢- توظيف تقنيات "نظيفة" تتحكم فى إنتاج النفايات وفى استعمال الملوثات.

٣- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية.

٤- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.

سادسًا: كيفية تحقيق التنمية المستدامة (الإجراءات):

يمكن تحقيق تلك التنمية عن طريق:

١- أن لا تتعدى المخلفات التى تخلفها المشروعات والفنادق القدرة الاستيعابية للبحار وللأرض، أو أن تضر هذه المخلفات بقدرة البحار والأنهار والأرض على استيعابها فى المستقبل أو تضر بأحد المقومات الطبيعية التى تتمتع بها البيئة.

٢- أما عن المدخلات أو المصادر المتجددة فمن الضرورى أن لا تتعدى هذه المصادر القدرة على إعادة توليدها وتجديدها من جديد بعدم الإخلال بالتوازنات الطبيعية والحيوية القائمة والحفاظ على الموارد والمصادر القائمة بالبيئة.

٣- تحتاج التنمية السياحية المستدامة إلى حسن استخدام موارد البيئة وصيانتها بحسن استخدام الموارد والطاقة ووعى الجمهور بذلك، ومشاركته فى تحقيق

أهداف التنمية مع ضرورة وضع خطة وطنية ذات الاستراتيجية المحافظة على البيئة.

إلى جانب ذلك هناك بعض الترتيبات الإدارية والإجراءات المتخصصة التى يمكن عرضها وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة وهى:

وضع نظام دائم للرصد البيئى للوقوف على التغيرات البيئية التى تحدث مبكرا. ومحاولة تلافى مخاطرها منذ بداية ظهورها.

١- الاهتمام بالبيئة البحرية الساحلية.

٢- الاهتمام بالجزر البحرية وإصدار الكثير من التشريعات الخاصة بحماية البيئة.

٣- المحافظة على المحميات الطبيعية داخل الجزر البحرية (محميات الطيور والأحياء البحرية).

٤- إنشاء هياكل مؤسسية لحماية البيئة كمراكز ملحة فى هذا المجال للمراقبة والمتابعة.

٥- وضع برامج تعليمية دراسية داخل المخطط الأكاديمى لإرشاد الشباب بأهمية البيئة الطبيعية وضرورة المحافظة عليها.

٦- وضع برامج وخطط إعلامية هدفها توعية الجمهور بالمحافظة على البيئة البحرية والساحلية.

٧- إجراء دراسات الجدوى البيئية التى تقوم الأثر البيئى للمشروعات والبرامج والأنشطة التنموية المستقبلية أثناء التنفيذ وبعده.

٨- الاستخدام للتكنولوجيا النظيفة والأقل تلويثا للبيئة.

٩- استمرار التوعية والثقافة البيئية والتدريب والتعليم البيئى للقوى البشرية وترشيد استخدام الموارد بالمحافظة على سلامة وصحة البيئة.

١٠- الربط بين التنمية المستدامة والاستراتيجية المكانية والسكانية وربطها بالتجمعات البشرية.

١١- ويتطلب المحافظة على البيئة حمايتها من الإهدار (إهدار المياه) والتدمير (بقطع الأشجار والنباتات).

وحمايتها من التلوث وعدم تصاعد دخان المصانع والغازات ودخان حرق الغابات والزرع.

١٢- عدم رش المبيدات الحشرية والكيماويات التى تضر بالبيئة والتربة والجو.

١٣- وضع الإجراءات والتشريعات الخاصة بحماية البيئة.

١٤- طبع وتوزيع نشرات وكتيبات وملصقات خاصة بطرق المحافظة على البيئة لتوعية الجمهور.

١٥- إعداد خطة مستقبلية مدروسة لاستغلال جميع المقومات الطبيعية من شمس وشواطئ وجبل والمقومات الأثرية والحديثة.

١٦- توفير خبرات واستشارات لازمة لتطوير القطاع السياحى تعتمد على عمل بحوث مسبقة.

١٧- عمل نوع من التوازن البيئى بطرق سليمة من ناحية الزرع وعدم قطعها من جذورها لكى لا تختل طبيعة الحياة التى كانت عليها.

١٨- الاهتمام بالمحميات الطبيعية وحمايتها.

١٩- هذه المحميات الطبيعية: تعد حدائق وطنية مفتوحة للحفاظ على البيئة انتشرت فى معظم دول العالم فى ظل برنامج دولى تشرف عليه الأمم المتحدة – وتتألف كل محمية من مساحة مركزية تحاط بحيز عازل للحماية من تقلبات الجو ونشاط الإنسان ولعل الهدف من إنشاء هذه المحميات والمحافظة عليها هو:

١- توفير مكان آمن لحماية الأنواع المعرضة للخطر.

٢- إتاحة الفرصة للسياحة والتجول واكتساب ثقافة علمية حول إحياء المحمية.

٣- توفير أماكن عمليات الرصد والتصوير والمراقبة وإجراء البحوث العلمية على الأحياء البرية.

٤- إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات بين المنظمات الدولية الخاصة بحماية الأحياء البرية ومن أجل إنشاء بنك جينات للأنواع النادرة يعمل كثروة مدخرة للبشرية.

٥- المحافظة على تركيب البيئات الأثرية وما بها من تكوينات جيولوجية وحفرية .

٦- تربية والإكثار من بعض الأنواع المهددة بالانقراض حتى تتوافر أعدادها ثم يعاد توظيفها فى بيئاتها الأصلية وهناك الكثير من المحميات الطبيعية المعروفة فى العالم كله وعلى سبيل المثال يوجد فى مصر:

محمية: جبل علبة فى البحر الأحمر.

محمية: البردويل بجنوب سيناء.

محمية: رأس محمد بجنوب سيناء

محمية: أشتوم الجميل بالمنزلة.

محمية: العميد بمرسى مطروح.

والمحمية كما عرفها الاتحاد الدولى للمحافظة على الطبيعة فى سنة ١٩٦٩ بأنها:

الإقليم الذى يحتوى على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية لم تعرف التغيير بسبب الاستغلال البشرى والتى بدورها تعطى فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمى والتربوى والترفيهى أو التى توجد بها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة.

- وهى الإقليم أو المنطقة التى اتخذت فيها السلطة المخولة إجراءات منع أى خرق أو تجاوزات فى الاستغلال لكى تحترم الوحدات الأيكولوجية والجيومورفولوجية أو الجمالية التى بررت تأسيسه.

- وهى المنطقة التى يسمح بزيارتها بشروط لأهداف ترفيهية أو تربوية أو ثقافية حيث تمثل مصدرا دائما للموارد الطبيعية وللسياحة البيئية وتلعب بعض المناطق الطبيعية دورًا هامًا وتشكل موقع الالتقاء للسائح مثل حظيرة سيبوداس فى جافا والحضيرة الوطنية بهرايور فى النهد حيث تستقبلان العديد من السواح المحليين. وفى النهاية تمثل السياحة البيئية مزايا اقتصادية هامة وصلت عائداتها أكثر من

٤٠٠ مليون دولار بكينيا، حيث يتيح هذا النوع من السياحة مزايا يقررها الباحثون في:[١]

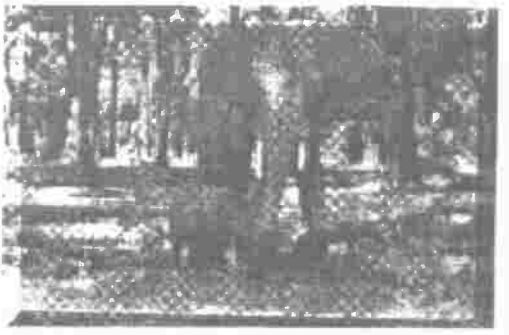

- خلق فرص العمل.
- إدارة المرافق السياحية وإعداد المرشدين السياحيين.
- تنوع الاقتصاد المحلى والاهتمام بالمناطق الريفية.
- خلق مرافق ترفيهية طبيعية.
- حماية التراث الطبيعى.
- جلب العملة الصعبة.

إضافة إلى المميزات والفوائد الهامة التى تجلبها السياحة البيئية للبلاد ولمستقبل السياحة بها وللحفاظ على كافة مكونات المنتج السياحى ومنع التلوث ومنع هدر المصادر الطبيعية وهو ما يجب أن تحرص عليه الدول السياحية الواعدة.

---

(١) المشوخى – السياحة كعامل للحفاظ على التراث الثقافى والطبيعى- مجموعة بحوث حلقة عمل السياحة والبيئة- القاهرة.

(٢) www.arbia.com